

Distr.: Limited
9 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

ليبيا ** : مشروع قرار

.../54 تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يشير إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإن يسلّم بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإن يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه،

وإن ينگر بقرارات مجلس الأمن 2014(2011) المؤرخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2011، و2051(2012) المؤرخ 12 حزيران/يونيه 2012، و2140(2014) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2014، وبقرارات مجلس حقوق الإنسان 19/18 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2011، و29/19 المؤرخ 23 آذار/مارس 2012، و22/21 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2012، و32/24 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، و19/27 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2014، و18/30 المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2015، و16/33 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2016، و31/36 المؤرخ 29 أيلول/سبتمبر 2017، و23/39 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 2018، و31/42 المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2019، و26/45 المؤرخ 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، و21/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، و39/51 المؤرخ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022،

وإن يؤكد قرارات مجلس الأمن 2216(2015) المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2015 و2451(2018)

المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2018 و2624(2022) المؤرخ 28 شباط/فبراير 2022،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

** باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية.



الرجاء إعادة الاستعمال

وإن يرحب بالتزام الحكومة اليمنية بالحفاظ على الهدنة الإنسانية على الرغم من رفض الحوثيين تجديد الاتفاق بشأنها،

وإن يرحب أيضاً بعملية تبادل الأسرى بين الجانبين، وإن يدعو إلى رفع الحصار عن مدينة تعز وتيسير إيصال المعونة الإنسانية،

وإن يعيد تأكيد دعمه القوي للجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وإنهاء النزاع في اليمن، وتجديد حوار سياسي هادف وشامل من أجل السلام، تمثله مبادرة المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، ومبادرة المملكة العربية السعودية، وجهود مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى اليمن وبعض بلدان المنطقة، وإن يتكرر بضرورة أن تتفاعل جميع أطراف النزاع مع هذه الجهود بطريقة مرنة وبناءة، دون شروط مسبقة، وأن تتخذ تنفيذاً كاملاً وفورياً جميع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإن يرحب في هذا الصدد بالمشاركة الإيجابية لحكومة اليمن،

وإن يسلم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها عوامل أساسية لضمان نظام عدالة قائم على الإنصاف والمساواة، وفي نهاية المطاف، ضمان المصالحة والاستقرار في اليمن،

وإن يشير إلى اتفاق الأحزاب السياسية اليمنية على إكمال عملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وإن يشدد على ضرورة تنفيذ التوصيات المقدمة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك إكمال صياغة دستور جديد،

وإن يشير مع التقدير إلى المرسوم الرئاسي رقم 16 المؤرخ 23 آب/أغسطس 2023، الذي مُدّت بموجبه ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق لفترة سنتين بهدف التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام 2011،

وإن يشير إلى اتفاق الرياض الذي وقعه كل من حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي، وإن يشجع تنفيذ الاتفاق تنفيذاً سريعاً وكاملاً بوصفه خطوة هامة نحو التوصل إلى حل سياسي في اليمن،

وإن يرحب بالمشاركة الإيجابية لمجلس القيادة الرئاسي في التفاوض مع الحوثيين تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بهدف التوصل إلى تسوية سياسية نهائية وشاملة في اليمن، وإن يرحب أيضاً بالموقف الذي اتخذته الحكومة اليمنية لصالح استئناف الرحلات الجوية الدولية من مطار صنعاء وإليه ودخول الشحن التجاري والإنساني دون عوائق إلى جميع الموانئ اليمنية، بما في ذلك ميناء الحديدة وميناء الصليف،

وإن يرحب مع التقدير بجهود الأمم المتحدة وشركائها التي أسفرت عن تقرير ناجح وآمن لناقله النفط صافر، وهو ما يحمي الحياة البحرية في البحر الأحمر من كارثة بيئية كبرى، وإن يثني على المساهمات السخية المقدمة من الدول المانحة في تلك العملية الأساسية،

وإن يدرك ما جاء في تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن حالة الطوارئ الإنسانية الراهنة تؤثر في التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وأن أطراف النزاع يجب أن تيسر إمكانية إيصال المعونة الإنسانية على نحو سريع وآمن وسلس،

1- يحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن المساعدة التقنية وبناء القدرات في اليمن⁽¹⁾؛

- 2- يلاحظ تعليقات حكومة اليمن على تقرير المفوض السامي خلال الدورة الحالية؛
- 3- يرحب بالتعاون بين حكومة اليمن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة؛
- 4- يحيط علماً بالتقرير الحادي عشر للجنة الوطنية للتحقيق؛
- 5- يرحب بالعمل الذي يضطلع به الفريق المشترك لتقييم الحوادث وتعاونه مع المفوضية السامية ومكتبها القطري في اليمن؛
- 6- يلاحظ مع التقدير ما اضطلعت به اللجنة الوطنية للتحقيق من عمل حتى الآن، على الرغم من التحديات التي واجهتها، ويرحب بالتقدم الذي أحرزته، مثل الزيارات الميدانية المنتظمة التي أجريت في جميع أنحاء اليمن، والمشاورات المعقودة مع منظمات المجتمع المدني، وتحسن الإبلاغ عن مختلف أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع؛
- 7- يطلب إلى جميع الأطراف تجديد اتفاق الهدنة وتنفيذ جميع أحكامه على الفور، ويدعو إلى رفع الحصار الذي فرضه الحوثيون على مدينة تعز، ويطلب إلى جميع الأطراف تنفيذ اتفاق ستوكهولم على الفور من أجل بدء مفاوضات للتوصل إلى حل سياسي شامل وجامع للأزمة الحالية في اليمن؛
- 8- يعرب عن قلقه البالغ إزاء ما ترتكبه جميع أطراف النزاع من تجاوزات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن، بما يشمل العنف الجنسي والجنساني، واستمرار تجنيد الأطفال بما يخالف أحكام المعاهدات الدولية، واختطاف الناشطين السياسيين، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في حق الصحفيين، وقتل المدنيين؛
- 9- يطلب إلى الحوثيين إزالة العقبات التي تحول دون وصول المعونة الإغاثية والإنسانية، وإطلاق سراح العاملين في المجال الإنساني المختطفين، وإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة والاستهداف على أساس الدين أو المعتقد؛
- 10- يطلب إلى جميع أطراف النزاع في اليمن احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات على المدنيين فوراً، بمن فيهم أولئك الذين ينقلون اللوازم الطبية والعاملون في مجال المعونة، وتيسير إمكانية وصول المعونة الإنسانية على نحو سريع وآمن وسلس إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء البلد؛
- 11- يعرب عن قلقه البالغ إزاء جميع الهجمات التي تستهدف الأعيان المدنية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وينكر بالالتزامات التي تقع على عاتق جميع أطراف النزاع فيما يتصل باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب إلحاق أي ضرر بالمدنيين والأعيان المدنية، مثل المدارس والأسواق والمرافق الطبية، وللتقليل من ذلك إلى أدنى حد في كل الأحوال، وبحظر الهجوم على الهياكل الأساسية والإمدادات اللازمة لبقاء السكان المدنيين، بما فيها منشآت المياه والمؤن والسلع الغذائية، أو تدميرها، ويدين بشدة إطلاق القذائف التسيارية وغيرها من الصواريخ التي تستهدف أراضي البلدان المجاورة وتشكل تهديداً كبيراً للسلام والاستقرار الإقليميين ولأمن التجارة الدولية في ممرات الملاحة في البحر الأحمر؛
- 12- يحث حكومة اليمن على اتخاذ تدابير لحماية المدنيين، وعلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في جميع الحالات التي تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وممارسة العنف ضد الصحفيين واحتجاز الصحفيين والناشطين السياسيين؛
- 13- يطلب إلى جميع أطراف النزاع في اليمن أن تنفذ قرار مجلس الأمن 2216 (2015) تنفيذاً كاملاً، وهو ما سيسهم في تحسين حالة حقوق الإنسان، ويشجع جميع أطراف النزاع على التوصل

إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع، وعلى أن تكفل في الآن ذاته مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العملية السياسية وعملية صنع السلام؛

14- يطالب جميع أطراف النزاع في اليمن بالعمل على تحقيق وقف شامل لإطلاق النار، ومواصلة المفاوضات بين اليمنيين بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع يكون حلاً شاملاً ودائماً متفقاً عليه، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدن والقرى اليمنية، وبحث الحوثيين على الاستجابة إلى طلبات المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بفتح نقاط العبور إلى مدينة تعز، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وإطلاق سراح من جُندوا بالفعل، ويطلب إلى جميع أطراف النزاع التعاون مع الأمم المتحدة في سبيل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم؛

15- يعيد تأكيد تعهدات حكومة اليمن والتزاماتها المتعلقة بضمان التقيد بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد الموجودين في الأراضي الخاضعة لسيطرتها والمشمولة بولايتها، ويشير، في هذا الصدد، إلى أن اليمن طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها والمتعلقين بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ويتطلع إلى مواصلة الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

16- يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، ويعرب عن تقديره للدول المانحة والمنظمات التي تعمل من أجل تحسين هذه الحالة ولالتزامها بتقديم الدعم المالي إلى خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2023، وبهيب بجميع الدول زيادة دعمها المالي لعمليات الأمم المتحدة للإغاثة وبحث الدول على الوفاء بتعهداتها تجاه نداء الأمم المتحدة الإنساني ذي الصلة؛

17- يعيد تأكيد ما تتحمله أطراف النزاع كافة من مسؤوليات إزاء تيسير إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية على نحو فوري وآمن وسلس إلى جميع المحتاجين إليها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

18- يدعو جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، والدول الأعضاء إلى دعم العملية الانتقالية في اليمن، بوسائل منها دعم تعبئة الموارد من أجل معالجة عواقب العنف والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اليمن، بالتنسيق مع الجهات المانحة الدولية ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛

19- يرحب بالمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى اللجنة الوطنية للتحقيق ويطلب إلى المفوض السامي أن يواصل تقديم دعم قوي إلى حكومة اليمن في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتقديم كل الدعم التقني واللوجستي اللازم إلى اللجنة الوطنية للتحقيق، دعم يعادل مستواه ما يقدم إلى أي لجنة تحقيق، لتمكينها من مواصلة التحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة من جميع أطراف النزاع في اليمن، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ومن تقديم تقريرها الشامل عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن، حالما يكون متاحاً، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 16 المؤرخ 23 آب/أغسطس 2023، ويشجع جميع أطراف النزاع في اليمن على أن تتعاون مع اللجنة الوطنية وأن تيسر وصولها إلى المعلومات على نحو كامل وشفاف؛

20- يطلب إلى المفوض السامي أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته السابعة والخمسين، تقريراً عن تنفيذ المساعدة التقنية، وفقاً لما ينص عليه هذا القرار.